مجتمع

الهند تحذّر من موجة حر شديدة

أصدرت هيئة الأرصاد الجوية في الهند إنذاراً من الدرجة الحمراء لعدة أجزاء من شمال غرب البلاد، محذرة من موجة حر شديدة بعد يوم من تسجيل درجة حرارة غير مسبوقة بلغت 50 درجة مئوية تقريباً في مناطق بالعاصمة نيودلهي. ويشير الإنذار الأحمر إلى «احتمال كبير جداً» للإصابة «بالأمراض الناجمة عن الحرارة وضربات الشمس». وحثت الهيئة على «العناية القصوى» بالفئات المعرضة للخطر. تابعت أنه من المرجح أن تستمر «موجة حر إلى موجة حر شديدة» في عدة مناطق. وتشهد البلاد ارتفاعاً غير معتاد في درجات الحرارة. (رويترز)

إيطاليا: مؤيدون لفلسطين يعطلون حركة المرور

نظم مئات الأشخاص وقفة في محطة القطار المركزية بمدينة بولونيا، شمال إيطاليا، للتضامن مع الفلسطينيين والتنديد بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ما أدى إلى توقف مؤقت لحركة المرور. وأفاد الإعلام الإيطالي بأن مجموعة من الداعمين لفلسطين تجمعوا في بولونيا ضمن وقفة احتجاج بشعار «أوقفوا الإبادة الجماعية في غزة». وتوجه المتظاهرون إلى السكك الحديدية في محطة القطار المركزية وأغلقوا منصتين أمام حركة المرور. وحمل المحتجون الأعلام الفلسطينية في أيديهم ورددوا هتافات من قبيل: «فلسطين حرة». (الأناضول)

غزة: مناشدات لدخول المساعدات

دعا الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أمس الأربعاء، إلى وقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى قطاع غزة، حيث يواجه ملايين السكان أزمة جوع آخذة في التفاقم. ويعاني القطاع الذي مزقته الحرب من كارثة إنسانية منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وقالت رئيسة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر كيت فوربس، في مقابلة بالعاصمة الفيليبينية مانيلا: «نحن في حاجة ماسة إلى حل سياسي يسمح لنا بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار لإيصال المساعدات». أضافت: «نحن مستعدون لإحداث فرق. علينا أن نتمكن من الوصول، بالتالي يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار». وأوضحت أنها رأت الوضع «الفظيع» في رفح خلال زيارة لها في فبراير/ شباط الماضي قبل شن إسرائيل هجوماً عسكرياً على المدينة الواقعة بجنوب قطاع غزة، والتي كانت تؤوي أكثر من مليون فلسطيني نزحوا جراء الهجمات على مناطق أخرى من القطاع. أضافت: «لم تكن هناك مساكن كافية. لم تكن هناك مياه، ولم يكن هناك ما يكفي من مراحيض الصرف الصحي. كان لدينا مستشفى بلا معدات... وللأسف حدث ما كنت أخشاه، وهو أنه لن يكون هناك ما يكفي من الغذاء». وناشدت فوربس «حكومات جميع الأطراف التفاوض على وقف إطلاق النار حتى نتمكن من إدخال المساعدات».

(رويترز)

يغادرون رفع بعد المجزرة الإسرائيلية (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

ليبيا: نقص في الخدمات لمرضى الأورام

طرابلس ـ **أسامة علي**

يهدد سوء الخدمات الطبية في ليبيا حياة مرضى الأورام الذين يواجهون مصيرهم وحدهم في ظل النقص الحادّ في الإمكانيات والخدمات المقدمة في مراكز العلاج. وقد أُقفلت أقسام إيواء في مراكز تضم أسرّة لتلقي المرضى جرعات الأدوية الكيماوية، وينتظر بعضهم مواعيدهم المحددة في طوابير مزدحمة.

ويؤكد المريض علي محفوظ أن قسم الإيواء في مركز علاج الأورام بمدينة صبراته مقفل منذ مدة طويلة من أجل تنفيذ أعمال صيانة فيه، وأن المرضى يتلقون جرعات الكيماوي جلوساً على كراسي في غرف مزدحمة لا يملكون إلا خيار التناوب عليها للحصول على علاج.

ويصف بالتالي أوضاع المرضى بأنها «سيئة جداً في ظل النقص الحادّ في الخدمات وطواقم الأطباء والمساعدين، وعدم توفر الأدوية». ويوضح محفوظ أن «ثمن جرعة الكيماوي في الصيدليات الخاصة يصل إلى نحو 400 دولار، أي راتب شهر كامل لموظف حكومي. وغالبية المرضى لا يستطيعون شراء هذه الجرعات، وينتظرون أدوارهم في طوابير أمام حجرات مزدحمة، ثم يجلسون على كراسي للحصول على الجرعات بدلاً من أخذها وهم نائمون على أسرّة، وهو ما تتطلبه أوضاعهم الصحية الدقيقة». وسبق أن أعلنت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس أنها تتصدى لملف مرضى والأورام وتحاول حلّ مشكلة انتقال مرضى للعلاج في الخارج من خلال تنفيذ خطط لتوطين علاج الأورام في الداخل. وأسست الهيئة الوطنية لمكافحة السرطان التي أنشئت في نوفمبر/ تشرين الأول الماضي، منظومة لتسجيل مرضى الأورام لإدارة خدمات العلاج ومنح الأدوية وفق نظام إلكتروني، ودعت المرضى إلى فتح ملفات إلكترونية فيها من أجل توثيق بياناتهم الأساسية وتحديد احتياجاتهم الدوائية.

وأخيراً اجتمع رئيس حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، عبد الحميد الدبيبة، مع مسؤولين في حكومته وآخرين في أجهزة الرقابة لمناقشة ملف توطين العلاج في الداخل، وتقييم حالات تتطلب الحصول على علاج في الخارج. وشدد في الاجتماع على ضرورة أن توفر الأجهزة الطبية كافة الأدوية لمرضى الأورام. وأوضح المكتب الإعلامي للحكومة أن الهيئة قدمت العلاج الإشعاعي لأكثر من ثلاثة آلاف مريض بمختلف مراكز العلاج، وأنها سجلت أكثر من ثمانية آلاف مريض ضمن منظومتها الإلكترونية، وبدأت في توريد الأدوية اللازمة للمرضى. لكن محفوظ يؤكد أن «الحكومة قد توفر الأدوية وتوزعها لفترة، ثم تعود الحال إلى ما كانت عليه من معاناة». ومنذ سنوات تعاني ليبيا من عدم معرفة عدد المصابين بالأورام وأنواعها، لكن الهيئة الوطنية لمكافحة السرطان أعلنت تسجيل 22,059 مريضاً بالأورام في مختلف البلاد حتى نهاية العام الماضي، 28% منهم مصابون بسرطان الثدي، و18% منهم بسرطان القولون. وهنا يسأل الطبيب المتخصص في علاج سرطان العظام إبراهيم عثمان، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن عدد المصابين بباقي أنواع مرض السرطان. ويشير أيضاً إلى أن إحصاء الهيئة الوطنية لمكافحة السرطان لم يذكر عدد الأطفال المصابين، وأكثرهم من المصابين بأورام الدم. وربما يرتبط هذا الأمر بعلاج غالبية الأطفال في الخارج، علماً أن إمكانيات علاج أورام الأطفال تكاد أن تنعدم في الداخل». ولم تحدد السلطات الفئات العمرية للمرضى الذين يخضعون لعلاج في الخارج، في حين ذكرت أن إجمالي عددهم يبلغ 5620، منهم 4416 في تونس، و970 في مصر، و186 في تركيا، و48 في ألمانيا، وأن 45 في المائة منهم عادوا إلى البلاد بعد توفير العلاج الإشعاعي في المراكز المحلية. ويشير عثمان الى أن «الحكومة في طرابلس نجحت في قطع خطوات مهمة لحلّ مشكلات ملف علاج الأورام، لكن ارتباط الجهود بحكومة الوحدة الوطنية حدّ من قدرة مستشفيات خارج مناطق سيطرتها على الحصول على الخدمات بسبب الانقسام الحكومي». ويلفت إلى وجود مشكلات أخرى تتعلق بالخدمات المتوفرة للمرضى، ويقول: «رغم بدء توفير العلاج الإشعاعي، يعاني المرضى من فوضى في إدارات المراكز والمستشفيات التي لم تواكب جهود الحكومة. وتوقفت أقسام في مراكز متخصصة بعلاج الأورام بسبب أعمال الصيانة رغم أنها مهمة جداً بالنسبة إلى المرضى، وتضم أطباء قادرين على تقديم العلاجات».

جمعيات خيرية

أنشأ أهالي مرضى الأورام في ليبيا جمعيات وروابط خيرية لجمع تبرعات لعلاج المرضى وشراء أدوية، في حين سيطر الفساد على ملف علاج مرضى بالأورام في الخارج، وصولاً إلى حدّ إعلان وفيات بسبب توقف سلطات الحكومات السابقة عن صرف مخصصات مالية إلى مستشفيات ومصحات أجنبية توافد إليها المرضى لتلقي العلاج.

تحقيق

لا يتوقف الاحتلال الإسرائيلي عن تدمير المنظومة الصحية في قطاع غزة، منذ بدء عدوانه في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وباتت رفح بلا مستشفيات، ولم يبقَ للغزيين غير الخيام الطبية

رفح بلا مستشفيات

الاحتلال الإسرائيلي يستهدف المرضى والجرحى

غزة ـ **أمجد ياغي**

جرحى رفح ينقلون إلى المستشفى الأوروبي في خانيونس (هاني الشاعر/ الأناضول)

أعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إخلاء مستشفى ميداني تابع لها في منطقة مواصي رفح، ونقله إلى منطقة مواصي خانيونس، بسبب الاستهدافات الإسرائيلية المتلاحقة جنوب قطاع غزة. وقالت: «أخلت طواقمنا مستشفى القدس الميداني التابع لنا من منطقة مواصي رفح إلى منطقة مواصي خانيونس، بعد ازدياد حجم تهديدات الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار القصف المدفعي والجوي في محيطه، وإخلاء المنطقة المحيطة به من السكان تماماً». وسبق أن أعلنت وزارة الصحة في القطاع، أول من أمس الثلاثاء، خروج 6 مستشفيات في محافظة رفح عن الخدمة، في ظل استمرار وتوسع التوغل الإسرائيلي في المحافظة، واستهدافه المتعمد للعديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية بالمحافظة، باستثناء مستشفى الهلال الإماراتي للولادة في تل السلطان، والمهدد بالخروج عن الخدمة. وقالت في بيان، إنّ كلاً من مستشفى أبو يوسف النجار، وعيادة أبو الوليد المركزية، ومستشفى رفح الميداني رقم 2، ومستشفى الكويت التخصصي قد خرجت من الخدمة، نتيجة للاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال. وأكّدت أن الاستهداف المتعمد من قبل الاحتلال للمؤسسات الصحية يتواصل بشكل واسع، حيث جرى قصف المستشفى الميداني الإندونيسي ليل الاثنين الماضي، بالإضافة إلى قصف محيط عيادة تل السلطان، ما أدى إلى خروج كل من المستشفى الميداني الإندونيسي، وعيادة تل السلطان في منطقة رفح، عن الخدمة.

وناشدت جميع المؤسسات الدولية والأممية بضرورة توفير الحماية لكل المستشفيات والطواقم الصحية العاملة وسيارات الإسعاف من بطش وغطرسة الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدة أهمية الاستجابة الفورية لحماية المنشآت الصحية والعاملين فيها لضمان استمرار تقديم الرعاية الصحية اللازمة للفلسطينيين في منطقة رفح وباقي مناطق قطاع غزة. وأُبقِي على مستشفى الولادة لوجود عدد من الأطفال الخدج في الحضّانات، بالإضافة إلى عدد من المرضى من النساء، وتقديم الخدمة الطبية المستعجلة للنساء اللواتي يتواجدن في المنطقة الغربية لمدينة رفح، واللواتي اقترب موعد ولادتهن. لكن صباح أمس الأربعاء، أعلنت وزارة الصحة عن صعوبات بالغة تواجه المرضى والطواقم الصحية في الوصول إلى مستشفى الولادة وتشغيله، في ظل الاستهداف الدائم والمتواصل لمحافظة رفح ومحيطها، علماً أن المستشفى يعمل بطاقة محدودة، وهناك تخوفات من فقدانه في أية لحظة.

وخرج مستشفى أبو يوسف النجار المركزي في مدينة رفح عن الخدمة، علماً أنه كان أول مستشفى يخرج عن الخدمة جراء التوغل الإسرائيلي شرقي المدينة. ثم خرجت عيادة أبو الوليد المركزية، ومستشفى رفح الميداني 2، ومستشفى الكويت التخصصي عن الخدمة، ثم مستشفى الإندونيسي الميداني، والمستشفى الأردني الميداني في وسط مدينة رفح، وعيادة تل السلطان الحكومية الطبية، بالإضافة إلى عيادات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في مدينة رفح. آخر الأطباء الذين خرجوا من المستشفى الميداني، التابع للهلال الأحمر، والذي جرى تفكيكه، هو طبيب الطوارئ محمد عودة. يقول عودة لـ«العربي الجديد» إن الوضع الصحي الحالي يؤدي إلى موت عدد من الغزيين الذين هم في حاجة إلى علاج دائم وغير قابل للتأجيل، إذ إن عدداً من أصحاب الأمراض المزمنة، ومنهم جرحى، يعانون من مضاعفات جراء الإصابة والمرض المزمن. نزح عودة وأسرته إلى منطقة المواصي، ولا يزال ينتظر نصب خيام مخصصة للطواقم الطبية، كما هو متفق عليه، على أن يتولى الطاقم الطبي تقديم خدماته داخل خيام يجري تجهيزها، بالإضافة إلى علاج الحالات الخطيرة على مدار الساعة، مع محاولة تخصيص بعض الخيام لإجراء عمليات جراحية صغيرة ومتوسطة. ويجري بحث إمكانية تخصيص خيام مجهزة بالكامل لعمليات كبرى. يتابع عودة: «لا يمكن تغطية الحاجة العلاجية لأعداد كبيرة من الجرحى والمرضى في مناطق وجود النازحين داخل خيام أو مستشفيات ميدانية بالجودة نفسها، أو حتى بنصف درجة الجودة، وستكون هناك محاولات لإنقاذ وتقديم الرعاية الممكنة فقط». يضيف: «آمل أن يكون كل شيء على ما يرام، لأن الضغط الذي نعيشه كبير، ولا يوجد أفضل من المستشفيات والمراكز الصحية». يشعر عودة بالخوف جراء تقديم العلاج داخل الخيام، في ظل ارتفاع درجات الحرارة، وعدم وجود تعقيم كامل داخل الخيام، وانهيار النظام الصحي المتبع في إجراء عمليات جراحية ودخول المرضى وتجهيزهم قبل أي عملية، أو تلقي العلاج وتنظيف الجروح، نظراً لاحتمال حدوث التهابات، بسبب الحرارة والرطوبة. ويضيف: «مدينة رفح كانت الطلقة الأخيرة في اختبار إنسانية العالم حيال المواطن الفلسطيني، لكن العالم فشل في إنقاذنا. وكانت المراكز الصحية والمستشفيات هدفاً أساسياً بهدف الضغط على الغزيين. وهناك توقعات بحدوث وفيات، في ظل استمرار إغلاق المعابر، وعدم خروج المرضى للعلاج في الخارج». وأوضح الدفاع المدني الذي يتمركز على حدود المدينة في رفح من الجهة الغربية، سعياً للقيام بمهام الطوارئ، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت مستودعاً للأخشاب إلى جوار المستشفى الكويتي بمحافظة رفح، وحاولت الطواقم الطبية الوصول إلى المكان، لكن تقدم الآليات العسكرية والإغلاق الجوي من قبل الطائرات المسيرة منع وصول الطواقم إلى المكان، ما تسبب بعودتهم من دون أن يتمكنوا من إخماد الحريق مساء الثلاثاء.

ويقول الممرض عماد داوود، الذي نزح برفقة أسرته صباح الثلاثاء، إن عدداً من المرضى من أصحاب الإصابات الخطيرة بقوا في المستشفى الكويتي، وكان بعضهم موصولاً على أجهزة التنفس الاصطناعي، وبقي عدد قليل من الطواقم الطبية داخل المستشفى لتقديم الخدمة للموجودين من الجرحى والمرضى. ويضيف لـ«العربي الجديد»: «في الآونة الأخيرة، وصلت إلى المستشفى الكويتي إصابات خطيرة جداً لم نشهدها في السابق، من بينها حروق وتشوهات خطيرة. إلا أن الإمكانيات محدودة. كنا نعطيهم أدوية بسيطة جداً من أجل التخفيف من آلامهم. وقد شهدنا حالات بتر وفقدان أطراف، وكنا عاجزين عن التعامل معها لأن الإمكانيات معدومة». يتابع داوود أن «خروج مستشفيات رفح عن الخدمة سيشكل كارثة كبيرة. بعض الناس كانوا غير قادرين على النزوح، إذ يعاني البعض من أمراض مزمنة، وبالتالي فإن النزوح قد يؤدي إلى موتهم، عدا عن حالات الولادة. ونتوقع حدوث وفيات بسبب خروج المستشفيات عن الخدمة». وكانت العيادات الصحية وعيادات الأطباء الذين تطوعوا لعلاج بعض الجرحى، تشكل متنفساً للعلاج على الرغم من قلة الإمكانيات. وكانت هناك عيادات صحية في منطقة تل السلطان، وهي إحدى أكبر المناطق الغربية في مدينة رفح. إلا أن الطواقم الطبية نزحت إلى منطقة المواصي التي لا يوجد فيها سوى عيادات طبية متنقلة في خيام، ومستشفى ميداني واحد أنشئ مؤخراً، جراء القصف الإسرائيلي المستمر. وكان الطبيب كمال الجزار قد فتح عيادته في منطقة تل السلطان، للإشراف على عدد من المرضى، وتقديم الرعاية الصحية لهم، علماً أنه متخصص في أمراض الجهاز الهضمي والمعدة. لكنه نزح مع أسرته، ولم يتمكن من أخذ الأدوات الطبية التي كانت متوفرة في عيادته. يقول لـ«العربي الجديد»: «هناك انهيار للمنظومة الصحية. وما يقوم به الأطباء أشبه بالمهمات المستحيلة. لكنني سأحاول تقديم ما أمكن للمرضى في خيام النزوح». من جهتها، تحاول «الأونروا» تقديم الرعاية الطبية بما هو متاح في مخازنها من أدوية وعلاجات وزيادة الخيام الطبية المتنقلة في منطقة المواصي، غرب مدينة خانيونس، وغرب مدينة دير البلح، في ظل اكتظاظ الجرحى وأصحاب الأمراض المزمنة، علماً أن العلاجات المقدمة أقل من حاجة البعض، وقد لا تتوفر لهم الأدوية التي يحتاجون إليها. وبعد النزوح الكبير من مدينة رفح وإخراج جميع المؤسسات الصحية فيها عن الخدمة، سيكون الوضع أصعب مما كان عليه. يعيش محمد صيام (33 عاماً) ضغوطاً نفسية كبيرة، هو الذي لم يتمكن من تنظيف جرحه، ولم يحصل إلا على مسكن آلام خفيف جداً، وصار يتناول 3 أقراص بدلاً من قرص واحد من دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيف ألمه. يقول لـ«العربي الجديد»: «أصبت وعدد من الأصدقاء في مدينة خانيونس في مارس/ آذار هذا العام، ولا نزال نتلقى العلاج بعدما نزحنا إلى منطقة المواصي من خلال عربات يجرها حمار. أما في الوقت الحالي، فلا نحصل على العلاج. أشعر بألم شديد في ساقي اليمنى نتيجة الالتهابات. وقد حذرني الطبيب مراراً من عدم التوقف عن العلاج. واليوم، لم أعد أعرف ما قد يحصل».

> خروج مستشفيات رفح عن الخدمة سيشكل كارثة كبيرة

> هناك خوف من تقديم العلاج داخل الخيام بسبب الحرارة المرتفعة

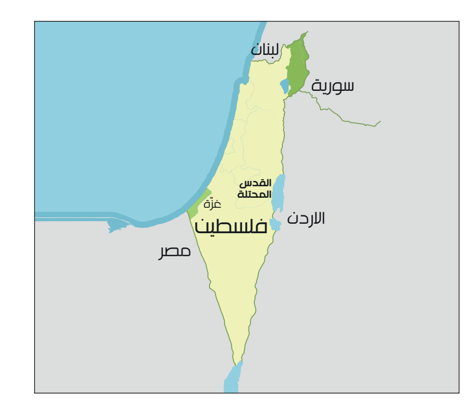

6
هو عدد المستشفيات التي خرجت عن الخدمة في محافظة رفح بحسب وزارة الصحة الفلسطينية

أطفال غزة بلا رعاية صحية أو نفسية

تعتبر الأزمات الصحية والنفسية من بين أبرز المشكلات التي تعصف بالأطفال في قطاع غزة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي الدموي

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

يعاني مئات الآلاف من أطفال قطاع غزة من أزمات صحية ونفسية تتزامن مع نقص الغذاء وعدم توفر المأوى المناسب، في ظل حالة النزوح المتكررة منذ بدء حرب الإبادة التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وقضى آلاف الأطفال نحبهم من جراء القصف الإسرائيلي العشوائي، كما فقد أكثر من 18 ألف طفل وطفلة أحد الأبوين، وباتوا أيتاماً يواجهون مصيراً مجهولاً في ظل النزوح والتهجير، لا سيما مع خروج غالبية مستشفيات القطاع من الخدمة بفعل الاستهداف الإسرائيلي المتعمد للمنشآت الصحية.

تعيش الفلسطينية حنان عبد الهادي أزمة كبيرة لتوفير الرعاية الصحية لثلاث من أطفالها الإناث المصابات بمرض «الثلاسيميا»، في ظل انهيار المنظومة الصحية في قطاع غزة بفعل الحرب المتواصلة، وتقول لـ«العربي الجديد» إنها تعاني كثيراً مع بناتها نظراً لعدم وجود الأغذية التي تتطلبها حالاتهم، إذ إن مرضهم يحتاج إلى نوعيات محددة من الطعام والشراب.

وتضيف: «الأغذية المتوفرة في الأسواق تغلب عليها البقوليات، وهي أطعمة تمنع بناتي من تناولها، بينما لا تتوفر الخضراوات الطازجة أو الفواكه التي يتوجب عليهم تناولها بكثرة لتعويض المعادن المفقودة من الجسم. علاوة على ذلك، أواجه معضلة في تغيير وحدات الدم، وقد كنت في السابق أقوم بإجراء هذه العملية في المستشفى الأوروبي بشمال رفح، قبل أن أنزح مع عائلتي، وأصبح مضطرة إلى البحث عن مستشفى بديل».

وتوضح عبد الهادي: «الأمر لم يعد مقتصراً على تردي الحالة الجسدية لبناتي الثلاث، بل طاول حالتهن النفسية، فمع تباعد الفترة الزمنية لعملية نقل وحدات الدم فإن أجسادهن تتضرر، وتتغير ألوان الجلد، ما يجعلهن يعشن واقعاً نفسياً صعباً. إحدى بناتي كان مقرراً أن تخضع لعملية لاستئصال أجزاء من الطحال نتيجة تضخم تعاني منه، لكنها لم تتمكن من إجراء العملية في ظل استمرار الحرب». بدورها، تواجه الفلسطينية سهى اللحام صعوبات في التعامل مع أطفالها الثلاثة، والذين انعكست يوميات الحرب على حالتهم النفسية، فباتوا أكثر عنفاً. تقول لـ«العربي الجديد»: «أبنائي الذكور الثلاثة كان لكل منهم هواياته قبل الحرب، واعتادوا على ممارسة أنشطة رياضية وفنية، لكن واقع الحرب والنزوح بدّل أوضاعهم النفسية، وباتوا يعانون من اضطرابات عدة، فلا توجد مدارس لاستكمال العملية التعليمية، ولا مكان متوفراً لممارسة أي نوع من الأنشطة التي تتيح لهم تفريغ طاقاتهم، أو تجاوز هذا الواقع السيئ. أنتظر أن تنتهي الحرب في أسرع وقت ممكن من أجل أن أعيد ترتيب أوضاعهم، وأن تتحسن الظروف المعيشية».

ويقول الناطق باسم وزارة الصحة في غزة، أشرف القدرة، إن نحو نصف سكان القطاع من الأطفال، وقد قتلت الحرب نحو 16 ألف طفل، ونحو عشرة آلاف سيدة حتى الآن. ويضيف لـ«العربي الجديد» أن «حرب الإبادة الجماعية المتواصلة تلقي بتداعياتها النفسية والصحية على جميع سكان غزة، وتؤثر بشكل خاص على الأطفال، خاصة مع استمرار عمليات النزوح. قوة الاستهداف، وحجم الدمار، ومشاهد المجازر تخلف آثاراً نفسية قاسية لدى الأطفال، كما أن تدمير مستشفيات الأطفال ومرافق الصحة النفسية يزيد من المعاناة، إذ يجعلهم بلا أي رعاية صحية». ويطالب القدرة بتحييد المنظومة الصحية عن القتل، وتوفير مستشفيات ميدانية وفرق طبية تخصصية تساهم في الرعاية الصحية والنفسية للمواطنين، وخاصة الأطفال، وفتح جميع المعابر، وإفساح المجال أمام نحو 20 ألف مريض وجريح للعلاج بالخارج.

من جانبه، يؤكد رئيس المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، رامي عبده، لـ«العربي الجديد»، أن «الحرب على غزة خلّفت عدداً كبيراً من الأيتام والجرحى من الأطفال، ما يعكس عمق الأزمة الصحية والنفسية في القطاع. نحو 20 ألف طفل فقدوا أحد الوالدين أو كليهما، ويتوقع أن يرتفع العدد في ظل استمرار العدوان». ويشير عبده إلى أن «أكثر من 800 ألف شخص هجّروا قسراً خلال الأيام الأخيرة من رفح باتجاه غربي خانيونس ودير البلح، وأغلبهم اضطروا إلى المغادرة بالقليل من أمتعتهم، وتركوا أغلب ما لديهم من مواد غذائية، فيما هجّر نحو 100 ألف شخص من جباليا ومخيمها، ومن بيت لاهيا في الشمال إلى غربي مدينة غزة. عدد كبير من هؤلاء النازحين هم أطفال ونساء، ما ينعكس بالسلب على حالتهم الصحية والنفسية في ظل شبح المجاعة وسوء التغذية الحاد الذي يواجهونه».

تعرض آلاف من أطفال غزة لإصابات خلال العدوان (إياد البابا/ فرانس برس)

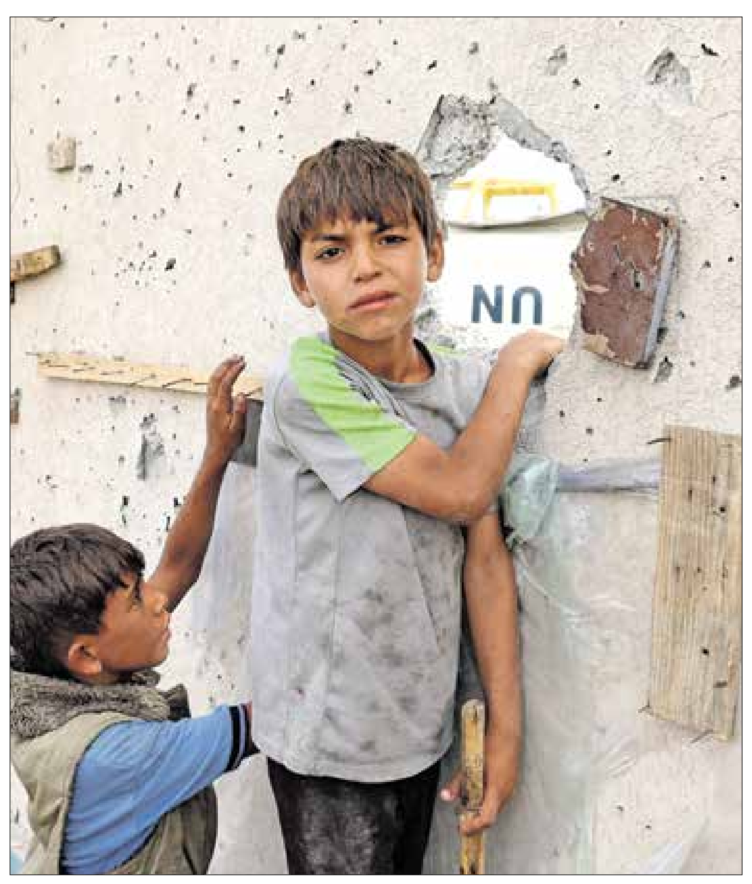
فقد الكثير من أطفال غزة ذويهم (إياد البابا/ فرانس برس)

مؤتمر بروكسل لمساعدة السوريين... فجوة بين التمويل والتعهدات

لا يبدو أن نتائج مؤتمر بروكسل بنسخته الثامنة لدعم سورية تلبي حاجات السوريين في ظل الفجوة المستمرة بين الدعم والتعهدات، في الوقت الذي تتفاقم فيه معاناة السوريين على مختلف الأصعدة في ظل تراجع التمويل

مأساة في مخيمات النازحين (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

تعهدت الجهات المشاركة في مؤتمر بروكسل بنسخته الثامنة لدعم سورية، والذي عقد في 28 مايو/ أيار في العاصمة البلجيكية بروكسل، بتقديم مساعدات مالية بقيمة 7,5 مليارات يورو، إلا أن التعهدات الدولية ليست كافية لمحاربة الفقر والجوع في البلاد وتغطية متطلبات قطاعات كثيرة بما فيها القطاعات الخدماتية في شمال غرب وشمال شرق سورية، المرتبطة بوجود نازحين في المخيمات هم بحاجة ماسة للدعم الإنساني، بسبب الفجوة التي تحدث بين تعهدات الجهات المانحة والتمويل الحقيقي المقدم.

والفارق الكبير بين التعهدات والمنح على الأرض له آثار سلبية على قطاع الصحة والنازحين. أما آلية توزيع المساعدات الإنسانية، فتكون بحسب الحاجة، كما يوضح مدير فريق منسقو استجابة سورية محمد حلاج لـ«العربي الجديد». ويقول إن حصة منطقة شمال غرب سورية وحصة بقية المناطق، بما فيها تلك الخاضعة لسيطرة النظام السوري وسيطرة الإدارة الذاتية، مبنية على تقييم الاحتياجات وتقسم وفقها. والتعهدات الدولية الحالية تقدر بنحو 7,5 مليارات يورو وفق قروض ومساعدات للسوريين، ويقول: «ستدفع كل دولة ما لديها، وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بدفع 1,2 مليار، وبالتأكيد سيدفع أقل من ذلك. كما أن الحصص يتم تقسيمها بحسب احتياجات القطاعات الموجودة في المنطقة، سواء تعليم أو صحة أو غيرها».

ويشير حلاج إلى نهج التخفيض في المساعدات الإنسانية الذي اعتمد من قبل برنامج الأغذية العالمي، موضحاً أنه «كان هناك تخفيض عالمي كما حصل مع برنامج الأغذية العالمي. والتخفيض يشمل كافة القطاعات بسبب نقص التمويل. الوضع في المخيمات سيتأثر سلباً بسبب عدم توفر التمويل اللازم. وحالياً تم إقرار التعهدات. وقبل ذلك، طالب برنامج الأغذية العالمي بنحو نصف مليار دولار بهدف تمويل العمليات الإنسانية في سورية، وهذا التمويل غير كاف مع التخفيضات التي أجراها البرنامج. الأخير كان يحتاج لأكثر من 1,25 مليار دولار لتمويل العمليات الإنسانية، وحالياً وصل التخفيض لأقل من نصف المبلغ. كما في كل عام، فإن حصة التعهدات تصل إلى نحو 62 مليار، وهذا المبلغ يوازي ميزانية سورية لنحو سبع سنوات. ما من التزام كامل بهذه التعهدات، لذلك لا نتوقع تحسن الواقع. لدينا نحو 100 منشأة طبية ومحطات ضخ مياه ضخمة متوقفة أيضاً، وهناك ارتفاع في الأسعار وتضخم. وفي حال تم الإلتزام بشكل كامل بهذه التعهدات، لا أظن أنها تغطي الاحتياجات المطلوبة في سورية عموماً». يضيف أنه «في ما يتعلق بخطة التمويل لعام 2023، فهناك فجوة كبيرة بين التمويل الذي قدم والتعهدات في المؤتمر السابق»، بل يتحدث عن «خلل بالخطة بشكل كامل».

دعم قليل

في مناطق شمال شرق سورية التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية، يتحدث الرئيس المشترك لمكتب شؤون النازحين واللاجئين في الإدارة الذاتية شيخموس أحمد، عن حالة من التجاهل والمظلومية في المنطقة، لا سيما وأن المنظمات الأممية لا تعترف بكافة مخيمات النازحين. ويقول: «بالنسبة للأوضاع الإنسانية في مخيمات شمال وشرق سورية، فقد دخلنا فصل الصيف وسط نقص في الدعم المقدم من قبل المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى توقف دعم منظمة الصحة العالمية منذ أواخر شهر مارس/ آذار الماضي، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على الواقع الصحي في المخيمات. كما أن برنامج الأغذية العالمي خفّض دعمه. أما بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في المنطقة، فهناك نقص في التمويل، كما أن المخيمات بحاجة لزيادة كميات المياه وخصوصاً في فصل الصيف»، ويلفت إلى وجود خيام تحتاج إلى استبدال بسبب الضرر الذي لحق بها، علماً أن هذا الوضع يضر بصحة النازحين في المخيمات، وهناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي يواجهها هؤلاء النازحون».

أما بالنسبة لمؤتمر المانحين في بروكسل، فيوضح أحمد أنه بحسب المعلومات، هناك القليل من الدعم المقدم إلى مناطق شمال وشرق سورية، والغالبية هي في شمال غرب سورية. وهذه المساعدات لا تأتي مباشرة إلى الإدارة الذاتية، بل تقدم من خلال المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر، أي أن الدعم سيكون لمشاريع هذه المنظمات.

وهناك طريقان لوصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة بحسب أحمد، فهي إما تأتي عن طريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو عن طريق حكومة النظام السوري، لافتاً إلى أن المفوضية توزع المساعدات الإنسانية على المخيمات الخمسة المعترف بها في المنطقة. أما بقية المخيمات، فهي غير معترف بها من قبل المفوضية. يضيف: «هذه المخيمات لا تصلها المساعدات سواء عن طريق دمشق أو عن طريق المفوضية. أما بالنسبة للمناطق التي تضررت من تنظيم الدولة الإسلامية داعش خلال سنوات تواجد التنظيم فيها، فهناك الكثير من حالات الضرر والتفكك الاجتماعي، إلى جانب البنية التحتية التي تضررت نتيجة الإنفجارات والمعارك. نعمل جاهدين على إعادة البنية التحتية إلى المناطق التي تضررت بسبب هجمات التنظيم، وخصوصاً مشروع العائدين من مخيم الهول لتلك المناطق. المنطقة تحتاج إلى دعم مدني، الأمر الذي ينسحب على العائدين من المخيم وخصوصاً الأطفال والنساء والمدارس والخدمات الصحية». ويلفت أحمد إلى أن مناطق شمال شرق سورية تضررت بشكل كبير، لكن مؤتمر بروكسل لا يلبي احتياجات المنطقة من خلال مخصصات الدعم المقدم للمنظمات، علماً أن المنطقة تحتاج إلى دعم كبير وخصوصاً البنية التحتية. كما تضررت مصادر الطاقة والمياه جراء القصف، مضيفاً أن الإدارة الذاتية كانت تأمل بأن تكون لدى المانحين في مؤتمر بروكسل استراتيجية لدعم البنية التحتية في منطقة شمال شرق سورية.

> تحتاج المخيمات إلى زيادة المياه وخصوصاً في فصل الصيف

قطاع الصحة تحت وطأة الدعم

من جهته، يتحدث رئيس مجلس إدارة مستشفى الرحمة في دركوش أحمد غندور، لـ«العربي الجديد»، عن تداعيات نقص التمويل على قطاع الصحة في منطقة شمال غرب سورية، موضحاً أن مستشفى الرحمة وحده يغطي منطقة يتجاوز عدد السكان فيها 750 ألف نسمة، كما يراجع المستشفى أكثر من 0,20 ألف مريض شهرياً.

ويقول إن «المستشفى مهم كونه مرجعياً يحال إليه المرضى من جميع المستشفيات بسبب وجود الأطباء المتخصصين. وقد توقف دعم المستشفى في بداية شهر مايو/ أيار بشكل مفاجئ، كما توقف دعم خدمات الإسعاف والجراحة. حالياً، فعّلنا خطة الطوارئ في ظل توقف العديد من المنشآت الصحية، الأمر الذي فاقم الكارثة الإنسانية. وهذا قد يؤدي إلى ارتفاع في نسبة الوفيات والأمراض والأوبئة، ويؤثر على الاستقرار السكاني في المنطقة وخصوصاً الكوادر الصحية»، ويشير إلى خطورة انخفاض الدعم عن قطاع الصحة.

ويهدد خفض التمويل بوقف دعم 112 منشأة صحية في المنطقة تخدم حوالي 1,5 مليون نسمة مع نهاية يونيو/ حزيران المقبل، كما ورد في المؤتمر الذي عقدته مديرية صحة إدلب في 27 مايو. ويقول مدير صحة إدلب زهير قراط لـ«العربي الجديد»، إن دعم القطاع الصحي يحتاج لمناصرة أكثر لإعادة الدعم بعد الكوارث والحروب. يضيف: «اتجه بعض المانحين إلى خارج سورية، علماً أن عدد المستشفيات التي توقف عنها الدعم في المنطقة يصل إلى حوالي 14 من أصل 50، وقد يصل العدد إلى 25 في نهاية العام الحالي».

أزمة قطاع التعليم

ويرى المدرس مصطفى المصطفى، المقيم في مدينة بنش، شمال غرب سورية، أن هناك أملاً في تعافي قطاع التعليم، ويقول لـ«العربي الجديد»: «نرجو أن تكون هناك إعادة نظر في دعم هذا القطاع المهم للغاية، بعدما تم تجاهله من قبل الجهات المانحة خلال الفترة الماضية، وخصوصاً فترة ما بعد الزلزال. شهدنا تمييزاً من قبل الجهات المانحة في العمل، وخصوصاً أن الجهات الأممية اتجهت لترميم المدارس في مناطق سيطرة النظام وتجاهلت المدارس التي تضررت بسبب الزلزال في المنطقة. نرجو أن يكون هناك تركيز أكبر على ملف التعليم في المنطقة».

وبالنسبة للنازح أحمد الرسلان، المقيم في تجمع مخيمات مشهد روحين، شمال إدلب، فيقول لـ«العربي الجديد»، إن «الحال في المخيمات من سيئ إلى أسوأ، حتى أن دعم المياه توقف عن المخيم. نعتمد على الصهاريج في الوقت الحالي. عدا عن ذلك، لا دعم للخبز ولا سلل شهرية. الدخل بالكاد يكفيني لشراء الخبز لأفراد عائلتي. لا أتوقع أن يكون القادم أفضل. كل ما يهمني هو العودة إلى بيتي، ولن أعود إلا بزوال النظام الذي هو السبب في تهجيرنا من ريف حماه الشمالي منذ عام 2015».

ولا تهتم النازحة عفراء العبدالله (58 عاماً)، بمؤتمر بروكسل أو الدعم، وتقول لـ«العربي الجديد»، إنها منذ أكثر من عام لم تصلها سلة غذائية أو أي مساعدات، مضيفة: «نعيش حياتنا كل يوم بيومه. نعيش الفقر منذ سنوات، لم يعد هناك من يسمع صوتنا. الحياة صعبة هنا وعلينا أن نتحمل».

وكان مفوض إدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي جانيز لينارتشيتش قد أعرب في تصريحات بعد المؤتمر الذي شارك فيه وزراء خارجية عرب والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومؤسسات دولية، عن ترحيبه بجمع خمسة مليارات يورو على شكل هبات و2,5 مليار على شكل قروض لمساعدة اللاجئين السوريين.